الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الروضة» تواصل خفض ملكيتها في «زيما»

أظهرت افصاحات البورصة أمس، تغيرا في ملكيات كبار الملاك، حيث باعت شركة الروضة الإقليمية العقارية ما نسبته 1,4٪ من أسهم شركة زيما العقارية بقيمة 82 ألف دينار. وكانت شركة الروضة قامت بعملية شراء لنسبة 0,8٪ من أسهم الشركة قبل 5 أيام بقيمة 47 ألف دينار، وأصبحت نسبة ملكية الروضة الحالية 9,2٪ من اسم شركة زيما التي تشهد عمليات تغير ملحوظ في الملكية خلال الفترة الأخيرة. ورغم عملية الشراء الأخيرة، فإن «الروضة» خفضت ملكيتها بشكل لافت خلال الأيام القليلة الماضية، حيث انخفضت نسبة الملكية من 13,3٪ إلى 8,5٪ في صفقة بلغت قيمتها 278 ألف دينار. وسبق لشركة الصفوة مباشر للخدمات المالية شراء نسبة 4,5٪ من أسهم «زيما» في 10 أبريل الجاري، وذلك بقيمة 261 ألف دينار لتصل ملكية «الصفوة» إلى 12٪ من أسهم «زيما».

متراجعاً من 151 مليار دولار رصيده في 2012 فاقداً 43٪

الاحتياطي العام يتآكل.. لـ 86 مليار دولار بنهاية مارس

محمود فاروق

وصل الاحتياطي العام الى 85,8 مليار دولار بعد 5 سنوات من السحب والتي بدات في 2012/ 2013 عندما كانت قيمة الاحتياطي 151 مليار دولار لتتآكل 43٪ من قيمة الاحتياطي العام حتى نهاية العام المالي 2017/2016 المنتهي في مارس الماضي فاقدا 65,2 مليار دولار وذلك بحسب وثيقة حكومية اطلعت عليها «الأنباء».

وأظهرت البيانات ان سبب السحب من الاحتياطي العام يرجع إلى تمويل جزء من العجز المالي المحقق بجانب الاقتراض من البنوك المحلية عن طريق إصدارات السندات التي اصدرها بنك الكويت المركزي خلال هذه الفترة.

وأكدت المصادر ان الحكومة تنوي خفض اعتمادها على الاحتياطي العام في سد عجز الموازنة للعام المالي الجديد 2017 ــ 2018.

وكانت الكويت قد أعلنت عن تحقيقها عجز مالي في موازنتها لأول مرة منذ 16 عاما في نهاية موازنة 2016/2015 حيث قدر في وقتها بنحو 5,9 مليارات دينار.

وتحقق استثمارات صندوق الاحتياطي العام إيرادات سنوية تصل الى 9,5٪ في المتوسط وهو ما يزيد على معدل العائد على الاقتراض الخارجي بشكل مضاعف وذلك بحسب تصريحات رسمية سابقة.

وتوضح المصادر ان الدولة مستمرة في خطتها لسد عجز الموازنة من خلال الاقتراض المختلط – على حد قولها – أي انها ستستمر في السحب من الاحتياطي لعام بجانب الاقتراض المحلي والدولي، وذلك بغرض تخفيض تكلفة سد عجز الموازنة على الدولة.

وتشير المصادر إلى ان عمليات السحب من الاحتياطي مازالت في الحدود المسموح بها وان الدولة لم تستخدم الحد المسموح لها بالكامل حتى الآن، نظرا لاتباعها لخطة توازن في استخدام أدوات سد العجز المسموح بها وفق القانون الكويتي.

وكشف تقرير حديث أعدته لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية، أن جهات حكومية بالدولة تخالف القوانين والتعليمات المعمول بها في الدولة حيث تحتفظ بأرباحها بحجة القيام بمشاريع، ولم تقم بتحويلها للاحتياطي العام للدولة، الذي بدأ يستنفد ــ على حد قول التقرير البرلماني ــ نظرا للعجوزات التي حصلت في السنوات القليلة السابقة، والتي قد تحصل في المستقبل.

وفي موازاة ذلك يقول الخبير الاقتصادي جاسم السعدون ان المشكلة ليست في السحب من الاحتياطي العام أو الاقتراض حتى لو استمر ذلك لمدة عام أو عامين، فالعجز ليس قضية قصيرة الأجل، بل قضية طويلة الأمد ولابد من علاجه من جذوره.

ويضيف السعدون خلال حديثه لـ «الأنباء» انه لابد من علاج ابدي، لأن عملية السحب من الاحتياطي والاقتراض بمنزلة علاج مؤقت للمشكلة.

ويرى أن الدولة فقدت بسوء تدبيرها كثيرا من القدرة على التحكم في الإنفاق العام ــ وربطت مصيرها بمتغيرات سوق النفط الخارجة عن نطاق سيطرتها، والتحدي الحقيقي هو في استعادة المبادرة، أي القدرة على البناء، إلى جانب جهود إطفاء حريق انتفاخ النفقات.

ويشير إلى ضرورة البحث عن جدوى لمعالجة ارتفاع بند النفقات وزيادة الايرادات غير النفطية بدون الاقتراض أو سحب من الاحتياطي، مؤكدا على ضرورة علاج المشكلة بشكل مستدام وليس بشكل وقتي.

وتخضع أصول صندوق الاحتياطي العام وإيراداته لاستخدام الكويت على النحو الذي تقرره الحكومة عند العرض السنوي لميزانية الدولة على مجلس الأمة. وصندوق الاحتياطي العام هو بمنزلة «أمين الصندوق» للدولة و«صندوق الاستقرار» فيها الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار. وصندوق الاحتياطي العام هو المستودع الرئيسي لكل إيرادات الكويت من العائدات النفطية والإيرادات الناتجة عن استثمارات صندوق الاحتياطي العام. وبحسب القانون الكويتي فإنه يتم سنويا تحويل ما لا يقل عن 10٪ من جميع إيرادات الدولة بالإضافة إلى 10٪ من الدخل الصافي لصندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة.

أما صندوق الأجيال القادمة فقد انشأ في عام 1976، وبموجب القانون، يتم تحويل ما لا يقل عن 10٪ من جميع إيرادات الدولة، بالإضافة إلى 10٪ من صافي دخل صندوق الاحتياطي العام، إلى صندوق الأجيال القادمة سنويا. ويعاد استثمار جميع العائدات من استثمارات صندوق الأجيال القادمة مرة أخرى بموجب القانون، كما أن أي سحوبات مالية من صندوق الأجيال القادمة تتطلب إصدار تشريع خاص يجيز هذا السحب.

خفض وتيرة الاعتماد على الاحتياطي لسد العجز بالعام المالي الجديد

السحب من الاحتياطي لايزال في الحدود المسموح بها

السعدون: لابد من حلول جذرية بعيداً عن الاعتماد على النفط

1,1 مليار دولار مشتريات جديدة في أول شهرين من 2017

الكويت تزيد غلتها من السندات الأميركية في فبراير 400 مليون دولار

أحمد موسى

عوائد السندات الأميركية في منحى هابط منذ نهاية 2016

سندات الخزانة تستحوذ على 6٪ من إجمالي استثمارات الكويت الخارجية

كشفت أحدث بيانات لوزارة الخزانة الأميركية زيادة حيازة الكويت من السندات الأميركية خلال شهر فبراير الماضي بنحو بلغ 400 مليون دولار لتصل إلى 29,8 مليار دولار.

وللشهر الثاني على التوالي عكست الكويت اتجاهها الاستثماري في سندات الخزانة الأميركي بعد تسجيلها في يناير الماضي أول عملية شراء بعد سلسلة من عمليات البيع استمرت من يوليو 2016 وحتى نهاية 2016.

وخلال شهري يناير وفبراير 2017 اشترت الكويت سندات خزانة أميركية بقيمة 1,1 مليار دولار لترفع حيازتها من السندات الأميركية بنسبة 4٪ إلى 29,8 مليار دولار مقابل 28,7 مليار دولار في ديسمبر 2016.

وتتوزع إجمالي السندات التي تمتلكها الكويت على 3,4 مليارات دولار سندات قصيرة الأجل، ونحو 26,4 مليار دولار سندات خزانة طويلة الأجل.

وارتفع حجم سندات الخزانة التي تملكها الكويت إلى نحو 6٪ من إجمالي أصولها الخارجية التي تقدرها وكالة موديز للتصنيف الائتماني بنحو 500 مليار دولار، والتي يديرها صندوق الثروة السيادي.

وفي الوقت الذي زادت فيه الكويت حيازتها من السندات الأميركية، يشهد العائد على تلك السندات تراجعا، حيث هبطت عائدات السندات الأميركية آجال 10 سنوات منذ ديسمبر 2016 بنحو بلغ 14٪ لتبلغ 2,23٪، كما تراجعت السندات الأميركية آجال 5 سنوات 16٪ منذ نهاية 2016 إلى نحو 1,76٪ فيما تبلغ آجال 30 عاما عند 2,9٪.

يذكر أن الكويت قامت خلال منتصف مارس الماضي ببيع سندات في الأسواق الدولية بقيمة 8 مليارات دولار وبفائدة 2,88٪ لشريحة بقيمة 3,5 مليارات دولار تستحق في 2022، وشريحة أخرى بقيمة 4,5 مليارات دولار بفائدة 3,61٪ وتستحق في 2027.

وتشهد السندات الكويتية خلال شهر أبريل ارتفاع مختلف آجال الاستحقاق، مع قرب مرور شهر على إدراجها في بورصتي لندن وإيرلندا، فيما انخفضت عوائدها خلال الفترة الحالية، وتتداول سندات الكويت آجال 10 سنوات والتي تبلغ إجمالي قيمتها 4,5 مليارات دولار بسعر 101,6٪ وهو أعلى مستوى لها منذ بدأ تداولها في بورصتي لندن وإيرلندا في 20 مارس الماضي.

وتراجعت عوائد السندات آجال 10 سنوات إلى 3,34٪، حيث توجد في سوق السندات علاقة عكسية بين سعر السند ونسبة الفائدة، فلو ارتفع سعر السند ينخفض العائد.

ووفقا لتصريحات سابقة للعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الصندوق السيادي للبلاد يبلغ حجم استثمارات الكويت في أسواق السندات الدولية بين 100 و150 مليار دولار.

وأفصحت وزارة الخزانة الأميركية في مارس الماضي لأول مرة منذ 4 عقود عن حجم سندات الخزانة التي تمتلكها الدول الخليجية.

وخلال فبراير اشترت السعودية سندات خزانة أميركية بقيمة 1,5 مليارات دولار، لترفع رصيدها إلى 113,8 مليار دولار، فيما كانت 102,8 مليار دولار بنهاية ديسمبر.

وخفضت الإمارات رصيدها من السندات الأميركية بقيمة 1,2 مليار دولار لتبلغ 60 مليار دولار في فبراير مقابل 61,2 مليار دولار في يناير 2017.

وواصلت اليابان إزاحة الصين من على عرش قائمة أكبر حائزي سندات الخزانة الأميركية، حيث بلغت حيازة اليابان من السندات الأميركية نحو 1,1 تريليون دولار فيما بلغت ملكية الصين نحو تريليون دولار.

وعكس صندوق الثروة السيادي للنرويج أكبر الصناديق السيادية بالعالم من اتجاهه البيعي من السندات الأميركية لتبلغ 45,8 مليار دولار ليوقف بذلك سلسلة إجمالي مبيعاته من السندات الأميركية منذ نهاية 2015 بنحو 25 مليار دولار.

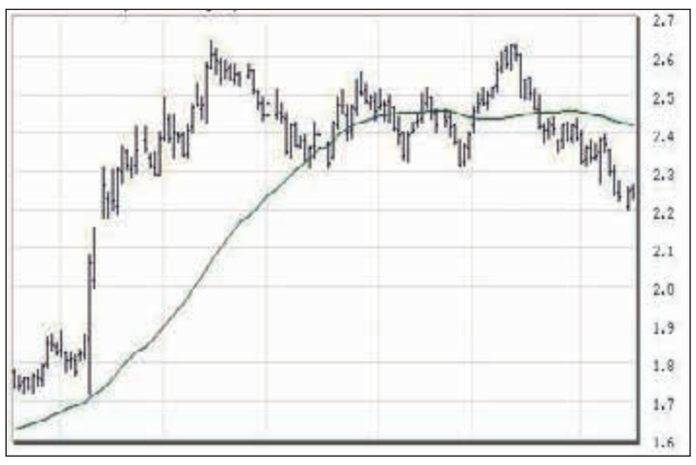

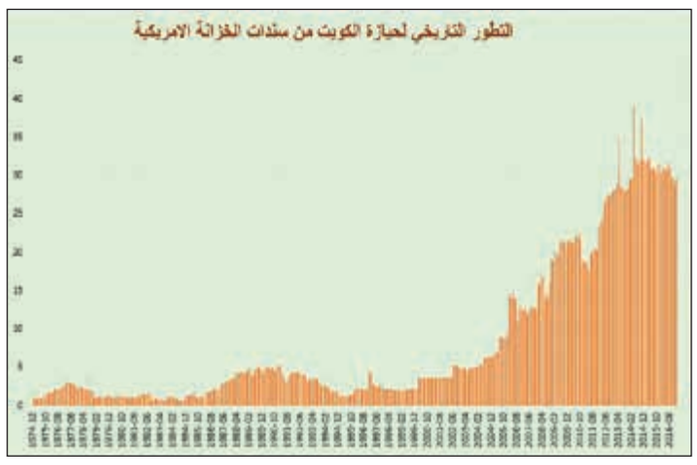

«الأهلي المتحد» يؤكد توقيعه اتفاقية تمويل مشترك بـ 550 مليون دولار

أكد البنك الأهلي المتحد توقيع اتفاقية تمويل مشترك لتمويل مشروع توسعة أعمال شركة غاز البحرين، بقيمة 550 مليون دولار.

وأوضح البنك في بيان للبورصة، أن خبر توقيع الاتفاقية تم نشره في موقع وكالة أنباء البحرين بتاريخ 13 أبريل الجاري، وهو ما تطلب الإفصاح وتأكيد صحة الخبر.

وأشار البنك في بيانه للبورصة، إلى أنه لا توجد أي تأثيرات جوهرية على المركز المالي للبنك جراء توقيع الاتفاقية المشار إليها.

9٪ ارتفاعاً بمؤشر أسعار الجملة للسلع الاستهلاكية بالكويت

محمد عواضه

ارتفعت أسعار الجملة للسلع الاستهلاكية المحلية خلال مارس الماضي بنسبة 9,5٪، فيما ارتفعت أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 2,4٪ خلال الشهر، وذلك وفقا لإحصائية الأرقام القياسية لأسعار الجملة في مارس 2017 والصادرة عن الإدارة العامة للإحصاء.

وفي ضوء ذلك، ارتفع الرقم القياسي العام السنوي لسعر الجملة بنسبة 4,9٪ خلال مارس 2017، حيث بلغ مستوى 134,8 بعد أن كان 128,5 في نفس الشهر عام 2016.

وقد ارتفع الرقم القياسي للمواد التي تشملها مجموعة «الزراعة وصيد الأسماك» بنسبة 4,2٪، نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة بنسبة 4,2٪، وأسعار السلع المحلية بنسبة 4,3..٪.

وارتفع الرقم القياسي لمجموعة «الصناعات التحويلية» بنسبة 5,1٪ خلال العام، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار صنع المواد الغذائية بنسبة 1,2٪، أسعار صنع المشروبات بنسبة 1,3٪، أسعار صنع منتجات التبغ بنسبة 1,1٪، أسعار صنع المنتجات النفطية المكررة بنسبة 33٪، وأسعار صنع الآلات والمعدات الأخرى بنسبة 1٪.

ومن خلال تصنيف المواد حسب مرحلة الإنتاج، يلاحظ ارتفاع أسعار المواد الأولية بنسبة 7,2٪، وأسعار المواد الوسيطة بنسبة 1,5٪، وأسعار المواد النهائية بنسبة 5,8٪. وأيضا كان هناك ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية بنسبة 5,3٪، وأسعار المواد الرأسمالية بنسبة 1,2٪، وأسعار المواد الإنتاجية بنسبة 6,3٪.

«المركزي» يصدر سندات بـ 200 مليون دينار.. بعائد 1,5٪

مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي سندات وتورق مقابل بقيمة 200 مليون دينار لأجل 3 أشهر لضبط السيولة في القطاع بالسوق، حيث بلغ العائد على السندات 1,5٪، وهو نفس العائد لآخر إصدار لأجل 3 أشهر في 21 مارس الماضي، وبتغطية بلغت 4 مرات.

ويطرح البنك المركزي سندات محلية للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة بالسوق او ضخ سيولة اضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.

وبهذا الإصدار، يكون البنك المركزي قد اصدر سندات وتورق مقابل بإجمالي 11 إصدارا منذ بداية 2017 وبقيمة بلغت 2,3 مليار دينار، بمتوسط تغطية قاربت 4 مرات، وبمتوسط عائد بلغ نحو 1,4٪.

وتتوزع هذه الإصدارات بين إصدارات لأجل 6 اشهر بقيمة 1,1 مليار دينار بمتوسط عائد 1,4٪، وإصدارات لأجل 3 اشهر بقيمة 1,2 مليار دينار بمتوسط عائد 1,3٪.